مستخلص الدراسة

تهدف الدراسة الحالية إلى تحديد ماهية اقتصاديات المعرفة وخصائصها وأبعادها وفي الكشف عن مدى مواءمة خريجي التعليم الجامعي لاحتياجات سوق العمل ، كما تهدف إلى ربط التعليم الجامعي وما ينتج عنه من معرفة بمتطلبات سوق العمل ، ومن ثم الوصول إلى إقامة وبناء مجتمع المعرفة والتعرف على خصائص هذا المجتمع المعرفي ، وبالتالي تقوم الدراسة الحالية بوضع تصور مقترح لاستخدام اقتصاديات المعرفة لتطوير للتعليم الجامعي.

هذا وقد توصلت نتائج الدراسة الحالية إلى افتقار الجامعات المصرية في الربط بين التعليم الجامعي واحتياجات سوق العمل ومتطلباته ومن ثم تعجز الجامعات المصرية في تخريج أفراد تفي باحتياجات سوق العمل المصري مما يتسبب في ظهور العديد من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية لدى المجتمع ، هذا وقد اسفرت النتائج عن عدم معرفة أعضاء هيئة التدريس بمتطلبات سوق العمل واحتياجاته وبالتالي يعتقد الكثير من أعضاء هيئة التدريس أن المعرفة التي تعطى للطلاب تساعد في الحصول على وظيفة مناسبة لسوق العمل ، وهذا يدل على ضعف أعضاء هيئة التدريس وتدني معرفتهم بتغيرات سوق العمل.
أيضا توصلت الدراسة إلى غياب ثقافة اقتصاديات المعرفة عملا ومضمونا لدى أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية ، وتري أفراد العينة من الكليات العملية والكليات النظرية افتقار كلياتها ببعض التخصصات التي تفي باحتياجات سوق العمل ، أيضا توصلت الدراسة إلى تدني وضعف العلاقة بين الكليات العملية والنظرية واحتياجات سوق العمل في الربط بينهم.

وقد أسفرت الدراسة الحالية قصور الكليات النظرية بالجامعات المصرية بمتطلبات سوق العمل المصري وبالتالي يواجه المجتمع المصري مشكلات عديدة منها البطالة والفقر وغيرها من المشكلات التي تضعف من الدخل القومي.
أيضا وقد توصلت الدراسة إلى وجود معوقات بين العينتين في تطبيق اقتصاديات المعرفة وهذه المعوقات تكون في الكليات النظرية أكثر من الكليات العملية التي يوجد بها بعض الآليات لتطبيق اقتصاديات المعرفة في هذه الكليات بالجامعات المصرية ويرجع سبب ذلك إلى وجود بعض التخصصات والمقررات التي لها ربط بمتطلبات سوق العمل كـ "الهندسة والتجارة والعلوم والزراعة وغيرها من الكليات العملية بالجامعات المصرية" كل هذه الكليات يوجد بها بعض التخصصات التي يمكن لها أن تفي باحتياجات سوق العمل المصري.